توقع المزيد من الاستقالات في وكالة الاستخبارات الأمريكية .. ودعوات لإجراء إصلاحات واسعة النطاق :

المراقبون : إدارة بوش أدركت خطأها في العراق فكان «تينيت» كبش الفداء

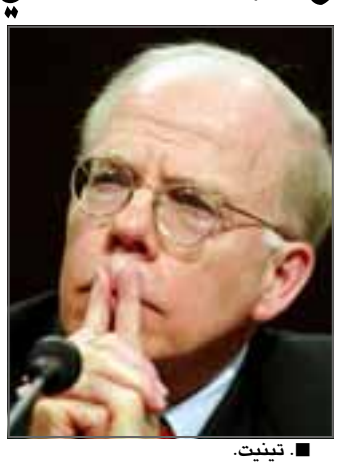

■. تينيت.

■. برش.

■.ماكلوخين.

□ يتوقع أن تشهد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ (سي . آي . إيه) مزيداً من الاستقالات لكبار مسؤوليها على خلفية ضعف عمل الوكالة في الملف العراقي والأمور الأخرى المرتبطة بالانتخابات الرئاسية المرتقبة في نوفمبر القادم، حيث أعلن مسؤول أمريكي لوكالة الصحافة الفرنسية في واشنطن أن مسؤولاً كبيراً ثانياً في وكالة الاستخبارات المركزية سيقدم استقالته الشهر القادم.

وأوضح هذا المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن المدير المساعد لجهاز العمليات في الوكالة ومسؤول العمليات السرية جايمس بافيت قرر الاستقالة، وأنه اتخذ هذا القرار قبل الإعلان عن استقالة مدير الوكالة جورج تينيت الخميس الماضي.

وأعتبر المراقبون إعلان استقالة تينيت واعتزام بافيت اللحاق به دليلاً على أن الإدارة الأمريكية أصبحت مدركة لأخطائها في العراق وتعترف بمخاطرها.

وأكد هؤلاء المراقبون أن القادة الأمريكيين كانوا يميلون إلى جعل مدير الاستخبارات المركزية جورج تينيت كبش محرقة عبر إنقاذ أبرز مخططي الحرب على العراق ديك تشيني، نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، ومساعده بول وولفوفتير وحتى جورج بوش نفسه المرشح لولاية رئاسية ثانية.

ويرى المحللون أن تينيت اضطر للاستقالة لأن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي أبلغت قادة الولايات المتحدة بوجود أسلحة الدمار الشامل عشية احتلال العراق، وهو ما تبين أنه خاطئ.

وفاجأت استقالة تينيت، التي ستصبح سارية المفعول في يوليو القادم، الطبقة السياسية الأمريكية حتى الرئيس جورج بوش الذي أعلن أمس الأول أن مدير الـ (سي . آي . إيه) لم يبلغه بقراره إلاّ عشية إعلان الاستقالة.

وأحدثت استقالة تينيت جدلاً ساخناً، حيث دفعت بانطلاق الدعوات لعملية إصلاح واسعة في الجهاز الاستخباراتي الأمريكي وانتقاد عمله، وبالذات في ما يخص العراق.

وفي هذا الصدد طالبت مجموعة من المشرعين النافذين بمجلس الشيوخ الأمريكي، من جمهوريين وديمقراطيين، بعملية واسعة النطاق لإصلاح وكالة الاستخبارات.

واقترح هؤلاء، وبينهم الديمقراطيان جون روكفل وبوب غراهام، والجمهوريان ألولبيا سيمون وترينت لوت، مشروع قانون ينص على عملية الإصلاح هذه لكافة الأجهزة الاستخباراتية التي تواجه انتقادات حادة بسبب تقصيرها في العراق وفي مكافحة الإرهاب قبل اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

ويقضي هذا النص خصوصاً بإحداث منصب مدير مكلف الاستخبارات الوطنية يرأس وكالات الاستخبارات الـ (١٥) في الولايات المتحدة بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية (سي . آي . إيه).

وسيكشف الشخص الذي يشغل هذا المنصب جزءاً كبيراً من العمل الذي يقوم به حالياً مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه لن يكون ملزماً بالإدارة اليومية للوكالة.

وقال أعضاء مجلس الشيوخ في بيان أوردته وكالة الأنباء القطرية : إن هذا التنظيم سيمنح مدير الاستخبارات الوقت اللازم للتأكد من أن وكالة الاستخبارات المركزية تقوم بعملها على أفضل وجه ممكن لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات.

وأضافوا : إنه بقرار كهذا يمكننا أن نبدأ الإصلاحات اللازمة للاستخبارات في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لنواجه تهديد الإرهاب غير المنبثق عن الدول.

وقالت نانسي بيلوس، مسؤولة كتلة النواب الديمقراطيين في مجلس النواب : إن استقالة تينيت تطرح الكثير من الأسئلة.

ورأى معظم الجمهوريين أن هذا القرار مناسب لبدء الإصلاحات اللازمة لأجهزة الاستخبارات.

وقالت دايان فينستين، العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ : إن استقالة مدير الـ (س . آي . إيه) قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية، وفي أوج حالة إنذار من هجوم إرهابي محتمل، أمر غير عادي.

وأشاد عدد من المسؤولين الجمهوريين، ومن بينهم ترينت لوت، بأداء تينيت، لكنهم رأوا أن استقالته تشكل مناسبة لتجديد قيادة الـ (سي . آي . إيه) وإصلاح أجهزة الاستخبارات.

وجاءت أقسى الانتقادات من السيناتور الجمهوري ريتشارد شيلبي، الذي رأى أن تينيت كان يجب أن يستقيل منذ فترة طويلة، موضحاً أن إدارة وكالة الاستخبارات المركزية لم تشهد في تاريخها فشلاً كالذي تواجهه اليوم.

ورأى السيناتور الديمقراطي كارل ليفين أن رحيل تينيت يجب ألاّ يمنع الكونجرس من مواصلة التحقيق لإلقاء الضوء على الخلل الخطير في عمل الاستخبارات في العراق.

وقال : إن سوء استخدام المعلومات الاستخباراتية في العراق وتضخيمها أبعد من وكالة الاستخبارات المركزية وجرى على أعلى مستويات الدولة.

من جانبه أكد جون كيري، منافس بوش في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في الثاني من شهر نوفمبر القادم، ضرورة إعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات، لأنها واجهت فشلاً كبيراً عدة مرات، وعلى الإدارة تحمل مسؤولية ذلك.

وأشار الخبراء إلى أن بوش يربط إعادة انتخابه بالملف الأمني ومكافحة الإرهاب، مقدماً نفسه على أنه رئيس لزمن الحرب.

وحول هذه المسألة تحديداً يتقدم بوش على جون كيري لدى الرأي العام، لا سيما بعد رد فعله الحازم بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

وأظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة (واشنطن بوست) وشبكة (إي . بي . سي)، أن (٥٨٪) من الأمريكيين مقابل (٣٩٪) يوافقون على سياسته في هذا المجال .. وهذه النسبة كانت النقطة الوحيدة الإيجابية في الاستطلاع الذي أظهر تراجعاً في هامش شعبيته بشكل عام.

وأفاد الاستطلاع أن (٥٨٪) يوافقون على إدارته للوضع في العراق، و(٥٧٪) غير موافقين على إدارته لفضيحة سجن (أبو غُريب).

وبالإضافة إلى ذلك لا يتردد كيري في تصعيد لهجته في ملف الأمن القومي، وقد كثف خطاباته الحازمة حول هذا الملف المعروف عادة بأنه من نقاط قوة الجمهوريين .. وينتظر صدور تقريرين برلمانيين مهمين قبل انتخابات الثاني من نوفمبر القادم، حيث من المتوقع أن يوجها أصابع الاتهام إلى وكالة الاستخبارات المركزية، وأن يجعلا إدارة بوش في وضع صعب.

وفي مطلع يوليو القادم ستصدر لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي تقريرها حول الهوة الفاصلة بين التبريرات التي قدمت قبل الحرب على العراق حول أسلحة الدمار الشامل وتعذر العثور عليها منذ ذلك الحين.

والتقرير الثاني المنتظر في نهاية يوليو القادم سيكون تقرير اللجنة المستقلة حول اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وفشل الاستخبارات في منع وقوعها.

تحقيقات عديدة تواجه الوكالة

□ وتواجه وكالة الاستخبارات (سي . آي . إيه) تحقيقات أمام لجنتين مستقلتين إحداهما مكلفة بالتحقيق في اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والثانية في مسألة عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق.

وتخضع أقوى وكالة استخبارات في العالم مثلها مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف . بي . آي) وأكبر مسؤولي إدارتي الرئيسين الحالي جورج بوش والسابق بيل كلينتون، لتحقيقات مع جلسات استماع علنية ومغلقة أمام اللجنة المستقلة المكلفة بتوضيح ظروف هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويفترض أن يقدم الأعضاء العشرة في اللجنة - خمسة برلمانيين سابقين جمهوريين، وخمسة ديمقراطيين آخرين عينهم الرئيس الأمريكي جورج بوش - تقريرهم في نهاية يوليو القادم، لكن تقييماً أولياً للجنة نشر في أبريل الماضي وجه انتقادات شديدة لأداء وكالة الاستخبارات في مجال مكافحة الإرهاب قبل الاعتداءات.

وتخضع الـ (سي . آي . إيه) - أيضاً - للتحقيق أمام لجنة أخرى مستقلة شكلها بوش في فبراير الماضي، في أوج الانتقادات التي أثارها عدم تمكن الولايات المتحدة من إيجاد أسلحة الدمار الشامل في العراق التي كانت المبرر الرئيسي لشن حرب وقائية ضد هذا البلد .. وستسلم هذه اللجنة تقريرها في مارس ٢٠٠٥م، أي بعد الانتخابات الرئاسية في الثاني من نوفمبر القادم.

الـ «سي . آي . إيه» .. تأسيسها ومهامها

□ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي . آي . إيه) التي تواجه باستمرار اتهامات بتحريك انقلابات واضطرابات في كافة أنحاء العالم، مكلفة منذ خمسين عاماً بمهمة الدفاع عن أمن الولايات المتحدة.

وتضم الوكالة (١٧) ألف موظف على الأقل، وتبلغ ميزانيتها السنوية (٣,١) مليار دولار، لكن الوكالة لا تؤكد على موقعها على الإنترنت هذه الأرقام، مشيرة إلى أنها جزء من أسرار الدفاع.

ووكالة الاستخبارات المركزية، التي تأسست عام ١٩٤٧م وتتخذ من لانغلي في ضواحي واشنطن مقراً لها، عملت جاهدة خلال أول نصف قرن من وجودها على التصدي للشيوعية عبر تشجيع انقلابات عند الحاجة .. ومنذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩م تحول نشاطها إلى الدفاع عن المصالح الأمريكية، لا سيما في مجال التجسس الاقتصادي، ولم تتردد في تجنيد عملاء عبر إعلانات صغيرة.

ومهمة الوكالة هي جمع وربط وترجمة معلومات يمكن أن تؤثر على الأمن القومي للولايات المتحدة، ويتم تجنيد عملائها من كل الأوساط العلمية والمعلوماتية والعسكرية والدبلوماسية.

وفي الولايات المتحدة يُطلع مسؤول الـ (سي . آي . إيه) كل صباح الرئيس الأمريكي على أنشطة الوكالة.

وقال جورج تينيت : إن دورنا هو القول للمسؤولين السياسيين ما نعرفه وما لا نعرفه، وكذلك ما نفكر به وعلى ماذا نركز تحاليلنا.

وتراقب لجنتا الاستخبارات في مجلسي الشيوخ والنواب تمويل وعمل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتضم الوكالة عدة أقسام أحدها مخصص للعمليات وآخر للعلوم والتكنولوجيا.

وتشهد وكالة الاستخبارات المركزية، التي اتهمت بالتقصير لأنها لم تتوقع اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مسبقاً، مرحلة صعبة ومؤلمة منذ ذلك الحين، حيث أن إفادات العديد من العملاء السابقين تشير إلى هبوط معنويات موظفيها.

وأدت الحرب في أفغانستان، التي كانت متورطة فيها بشدة، إلى تحسين صورتها بشكل طفيف، لكن عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق - المبرر للتدخل العسكري في مارس ٢٠٠٣م في هذا البلد والجدل مع الحكومة حول المعلومات التي تم تقديمها - عاد وأغرقها في مرحلة الارتياب.

ويأخذ منتقدو الـ (سي . آي . إيه) على الوكالة تحول مسارها، خصوصاً على الصعيد التكنولوجي، ويمتلك عملاؤها معدات فائقة التطور على حساب القوة الأولى في جهاز التجسس الاستخباراتي البشري مع نشر جواسيس على الأرض ومخبرين ومتخصصين في اختراق الأجهزة.

لحسم أشهر من المواجهة بين السلطة والمعارضة :

صيف ساخن ينتظر فنزويلا بعد تأكيد إجراء استفتاء على حكم شافيز

■. كراكاس/«الثورة»/متابعات/وكالات الأنباء

تعود الأحداث الساخنة بين السلطة والمعارضة في فنزويلا إلى المواجهة بعد أن بات في حكم المؤكد إجراء استفتاء على حكم الرئيس هوجو شافيز الذي ظل معارضوه يسعون على مدى أكثر من عام إلى تحقيقه، بينما بدا شافيز وكأنه واثق من قدرته على مواجهة هذا التحدي.

وقال الرئيس الفنزويلي إنه مستعد لمواجهة استفتاء على حكمه بعد أن أعلنت السلطات الانتخابية أن معارضيه جمعوا العدد المطلوب من التوقيعات.

وقال الزعيم اليساري في كلمة وجهها إلى الشعب من قصر الرئاسة في كراكاس، بينما تجمع ألوف من أنصاره خارج القصر : إننا جاهزون للذهاب إلى استفتاء رئاسي.

وكان شافيز يتحدث بعد ساعات من إعلان السلطات الانتخابية أن النتائج الأولية لعملية فحص التوقيعات المؤيدة للاستفتاء، والتي جرت مطلع الأسبوع الماضي، أظهرت أن المعارضة حصلت حتى الآن على (٢,٤٥) مليون توقيع سليم، وهو ما يزيد عن العدد المطلوب قانوناً لإجراء الاستفتاء، وهو (٢,٤٤) مليون توقيع.

وقال شافيز : إن اللجنة الوطنية للانتخابات قالت كلمتها، وأعتقد أننا نسير نحو استفتاء .. بينما وصف زعماء المعارضة النتيجة بأنها نصر مهم في حملتهم لمحاولة الإطاحة برئيس خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم من السلطة.

وقال شافيز، الذي انتخب لأول مرة عام ١٩٩٨م وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٠م لفترة ولاية ثانية مدتها ست سنوات، إنه يقبل التحدي الذي يمثله الاستفتاء، وتكهن بأنه سيفوز .. لكن السلطات الانتخابية لم تحدد على الفور موعداً للاستفتاء وسبق أن اقترحت أن يجري في الثامن من أغسطس القادم.

وينص الدستور الذي اقترحه شافيز بنفسه وتم تبنيه في ديسمبر ١٩٩٩م، بالدعوة إلى استفتاء لإقصاء الرئيس في منتصف ولايته إذا طلب ذلك (٢٠٪) من الناخبين على الأقل، أي أكثر بقليل من (٢,٤) مليون من أصل (١٢) مليون ناخب.

وكانت المعارضة قد جمعت في ديسمبر الماضي أكثر من ثلاثة ملايين توقيع، لكن اللجنة قالت إن أكثر من مليون منها يحتاج إلى مصادقة .. ونظمت اللجنة عملية في هذا الشأن بدأت الأحد الماضي.

وللفوز في الاستفتاء القادم يفترض أن تجمع المعارضة عدداً من الأصوات مساوياً لما حصل عليه شافيز في انتخابات عام ٢٠٠٠م - (٣) ملايين و(٧٥٧) ألفاً و(٧٦٣) صوتاً - شريطة مشاركة (٢٥٪) من الناخبين، أي ثلاثة ملايين شخص.

طوكيو ترجح جولة ثالثة من المحادثات السداسية نهاية يونيو الجاري :

اتفاق بين سول وبيونج يانج لتفادي اشتباك بحري

سول - طوكيو/وكالات الأنباء

□ اتفقت الكوريتان الجنوبية والشمالية على سلسلة من الإجراءات لتجنب التوتر والاشتباكات المحتملة بين سلاحهما البحري في المنطقة المتنازع عليها في البحر الغربي الذي تطل عليه سواحلهما.

جاء ذلك في ختام المباحثات التي جرت لمدة يوم في كوريا الجنوبية بين كبار المسؤولين العسكريين للدولتين ووافقوا فيها - أيضاً - على عقد اجتماع آخر الأسبوع الجاري في كوريا الشمالية لمناقشة مزيد من التفاصيل.

ونقلت وكالة الأنباء القطرية عن بيان صادر عن المحادثات القول : إن الوفدين تعهدا بإبقاء كل منهما لأسطوله الحربي والسفن الأخرى تحت السيطرة المحكمة حتى لا تحدث مواجهة بينهما، وبعدم التحرش بالسفن الحربية والمدنية للطرف الآخر.

وتقول كوريا الجنوبية : إن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها، بناءً على اقتراح كوري جنوبي، تشمل إنشاء خط ساخن بين القيادتين العسكريتين ومشاركة دورياتهما البحرية لترددات الراديو واستخدامها لإشارات مشتركة في الاتصالات المتبادلة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات اللازمة لرصد ومتابعة عمليات الصيد غير القانوني التي أدت في السابق إلى سوء تفاهم ومناوشات بين الجانبين.

وتردد التقارير الصحفية أن الجانبين اتفقا - أيضاً - على إيقاف استخدام مكبرات الصوت في الحملات الدعائية والإزالة التدريجية للافتات الدعائية على طول حدودهما المشتركة البالغ طولها (٢٥٠) كيلو متراً، اعتباراً من منتصف أغسطس القادم، وإن كان الطرفان قد اختلفا بشدة حول مسألة الخط الحدودي البحري الذي يفصل واقعياً بين المياه الإقليمية للدولتين، والذي رسم بصورة تحكمية بواسطة القيادة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الكورية التي انتهت عام ١٩٥٣م ولا تعترف به كوريا الشمالية وتتهم بأنه اقتطع جزءاً كبيراً من مياهها الإقليمية .. وقد خلا البيان الموقَّع في نهاية المحادثات من أي إشارة إلى هذه المسألة.

من جهة أخرى قالت أجهزة الإعلام اليابانية أمس : إن ترتيبات تجري لعقد الجولة القادمة من المحادثات الرسمية السداسية بشأن الطموحات النووية لكوريا الشمالية ابتداء من الـ ٢٣ من يونيو الجاري.

وذكرت (رويترز) أن صحيفة (نيهون كيزاي) أوضحت أن المحادثات ستعقد في بكين وستسبقها مناقشات تستمر يومين على المستوى العملي ابتداء من الـ ٢١ من يونيو الجاري .. لكن مسؤول ياباني قال : إنه لم يتم اتخاذ قرار بعد.

وأردف قائلاً للصحفيين : إن جميع الدول المشاركة تتفق على عقد ذلك قبل نهاية يونيو الجاري، وطوكيو تريد أن يعقد ذلك بسرعة.

وقال مصدر حكومي ياباني : إن الصين اقترحت عقد المحادثات ابتداءً من الـ ٢١ من يونيو الجاري، وأن كل الأطراف - باستثناء روسيا - قالت إنها ستقبل الاقتراح.

واستضافت الصين محادثات استمرت ثلاثة أيام على المستوى العملي بين اليابان والصين والكوريتين وروسيا والولايات المتحدة، الشهر الماضي، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر مع رفض كوريا الشمالية المطالب الأمريكية بإنهاء كل برامجها النووية .. ولكن المفاوضين اتفقوا على عقد جولة أخرى من المحادثات على المستوى العملي، بالإضافة إلى جولة ثالثة من المحادثات السداسية الرسمية بحلول نهاية يونيو الجاري.